الأمم المتحدة

A/68/327/Add.12

الجمعية العامة

Distr.: General
16 April 2014
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والستون

البند ١٣٤ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن

المجموعة المواضيعية الثالثة: بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير الاحتياجات الإضافية المقترحة من الموارد لعام ٢٠١٤ لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا البالغ صافيها ٢٠٠ ٧٩٣ ٢٢ دولار (إجماليها ٤٠٠ ٢٠٤ ٢٣ دولار).

ويُطلب إلى الجمعية العامة الموافقة على اقتراح رصد مبلغ إضافي للبعثة صافيه ٢٠٠ ٧٩٣ ٢٢ دولار (إجماليه ٤٠٠ ٢٠٤ ٢٣ دولار) والموافقة على خصم المبلغ نفسه من الاعتماد المرصود للبعثات السياسية الخاصة في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

170414 170414 14-30283 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

(٢٢ ٧٩٣ ٢٠٠ دولار)

الخلفية والولاية والهدف

١ – عقب إجراء تقييم أولي مسبق، اقترح الأمين العام، في رسالة مؤرخة ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2011/542)، إنشاء بعثة متكاملة لتقديم الدعم في ليبيا تابعة للأمم المتحدة بطريقة تدريجية. وتحددت ولاية البعثة بمدة ثلاثة أشهر بموجب قرار مجلس الأمن ٢٠٠٩ (٢٠١١) يراد بها تمكين الأمم المتحدة من تعزيز فهمها للسياق الليبي واقتراح وجود أطول أجلا في أعقاب الملاحظات المستمدة من التحليل الميداني والتعامل مع القيادة الليبية والمجتمع المدني. ونظرا للتأخر في تشكيل حكومة جديدة، فقد مددت الولاية لفترة إضافية مدتها ثلاثة أشهر بموجب قرار مجلس الأمن ٢٠٢٢ (٢٠١١).

٢ – وفي أعقاب تشكيل الحكومة المؤقتة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، أجريت عملية تخطيط متكامل للبعثة بقيادة الممثل الخاص للأمين العام. وترد نتائج هذه العملية في تقرير الأمين العام المؤرخ ١ آذار/مارس ٢٠١٢ المقدم إلى مجلس الأمن (S/2012/129). وفي ١٢ آذار/مارس ٢٠١٢، أيد المجلس بقراره ٢٠٤٠ (٢٠١٢) مقترحات الأمين العام ومدد ولاية البعثة لفترة ١٢ شهرا.

٣ – وفي ١٤ آذار/مارس ٢٠١٣، مدَّد مجلس الأمن ولاية البعثة لفترة إضافية مدتها ١٢ شهرا بموجب القرار ٢٠٩٥ (٢٠١٣) الذي قرر فيه المجلس أنه ينبغي للبعثة، بما يتفق تماما مع مبدأ السيطرة الوطنية على مقاليد الأمور، مساعدة الحكومة الليبية على تحديد الاحتياجات والأولويات الوطنية في جميع أنحاء ليبيا، ومواءمة هذه الاحتياجات والأولويات مع العروض الخاصة بتقديم المشورة الاستراتيجية والتقنية حسب الاقتضاء، ودعم الجهود الليبية في المجالات التالية: (أ) الانتقال إلى الديمقراطية، بما في ذلك عمليتا الانتخابات وصياغة الدستور، مع كفالة المشاركة السياسية لجميع الليبيين؛ (ب) تعزيز سيادة القانون ورصد حقوق الإنسان وحمايتها، ولا سيما حقوق النساء والفئات الضعيفة من قبيل الأطفال والأقليات والمهاجرين، بوسائل من بينها دعم وضع وتنفيذ استراتيجية شاملة للعدالة الانتقالية؛ (ج) الأمن العام، من خلال التنسيق الفعال لشؤون الأمن الوطني، وتسريح أو دمج أو إعادة دمج المقاتلين السابقين، وتطوير مؤسسات الدفاع والشرطة والأمن؛ (د) التصدي للانتشار غير المشروع للأسلحة، وإزالة مخلفات الحرب من المتفجرات، وتأمين

وإدارة حدود ليبيا؛ (هـ) بناء القدرات من خلال تنسيق المساعدة الدولية لبناء قدرة الحكومة عبر جميع قطاعات ولاية البعثة.

٤ - وفي ١٤ آذار/مارس ٢٠١٤، مدد مجلس الأمن مرة أخرى ولاية البعثة لفترة أخرى مدتها ١٢ شهرا بموجب القرار ٢١٤٤ (٢٠١٤). وبموجب هذا القرار، قرر المجلس أن تعمل البعثة في إطار ولايتها الحالية على دعم الحكومة الليبية، وذلك على سبيل الأولوية القصوى، من أجل كفالة الانتقال إلى الديمقراطية من خلال تقديم الدعم إلى الحوار الوطني وصياغة الدستور والعمليات الانتخابية وتيسير الحوار السياسي باستخدام المساعي الحميدة؛ وفرض الرقابة على الأسلحة غير المؤمنة والأعتدة ذات الصلة في ليبيا ومكافحة انتشارها؛ وبناء القدرة على الحكم في إطار جهود دولية منسقة.

افتراضات التخطيط المنقحة لعام ٢٠١٤

٥ - ثمة مجموعة من العوامل ستستمر في تحديد مستقبل وجود البعثة، تشمل عدد الطلبات المقدمة من السلطات الليبية، والتغيرات المحتملة في الجدول الزمني للانتقال السياسي، والحفاظ على النظام العام من خلال إدماج المقاتلين الثوريين وبناء المؤسسات، وتطور حالة حقوق الإنسان، وكذلك قيام مجلس الأمن بأي تمديد لولاية البعثة.

٦ - ولا تزال التطورات المتوقعة الرئيسية هي نفسها حسبما نص عليها الأمين العام في الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤ (A/68/327/Add.3). ومع ذلك، فإن الحالة الأمنية في ليبيا ظلت تتدهور في أوائل عام ٢٠١٤، ولا تزال القوات المسلحة الوطنية غير قادرة، حتى الآن، على توفير الحماية الكافية لموظفي الأمم المتحدة وأماكن عملها. فالأخطار الناشئة عن الاشتباكات المسلحة بين الجماعات المسلحة المتناحرة وأنشطة المتطرفين، فضلا عن النشاط الإجرامي العام الناجم عن الفراغ في مجال القانون والنظام، لا تزال مرتفعة.

٧ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، قامت إدارة الشؤون السياسية، بالتشاور مع الممثل الخاص للأمين العام ورئيس البعثة، بإيفاد بعثة مديرين مشتركة إلى ليبيا. وضمت البعثة مديرين من إدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون السياسية وإدارة شؤون السلامة والأمن وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتهدف بعثة المديرين إلى تقييم عمل البعثة وقدرتها على تنفيذ ولايتها في السياق الليبي المتغير والحافل بالتحديات. ومما يمثل أهمية قصوى إجراء تقييم للديناميات الأمنية الجديدة في ليبيا وسلامة الموظفين وأمنهم. وقد أكدت بعثة المديرين المشتركة على الحاجة الماسة إلى تنفيذ التدابير الرامية إلى تعزيز حماية موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها، وخاصة في ضوء الافتقار إلى قوات أمن وطنية يمكن الاعتماد عليها. وبناء على

تقييم للتهديدات والمخاطر السائدة بالنسبة لموظفي الأمم المتحدة وأماكن عملها والنتائج التي توصلت إليها بعثة المديرين المشتركة والمشاورات التي جرت داخل الإدارة العليا بالأمانة العامة، فقد جرى النظر في عدة خيارات من أجل تحسين أمن الموظفين في ليبيا.

٨ - وكان الخيار الأول هو إيجاد وحدة للحراسة تابعة للأمم المتحدة من أجل تعزيز الترتيبات الأمنية. ومن شأن وجود وحدة حراسة من هذا القبيل توفير الأمن للمناطق المحيطة بمرافق ومنشآت الأمم المتحدة في طرابلس ومراقبة الدخول إليها. ومن شأن وحدة الحراسة أيضا أن تكون قادرة على المساعدة في نقل موظفي الأمم المتحدة الذين يحدق بهم خطر التعرض للعنف الجسدي إلى أماكن أكثر أمنا.

٩ - وفي هذا الصدد، فقد وضعت الأمانة العامة خططا لنشر وحدة للحراسة تابعة للأمم المتحدة تتألف من وحدات عسكرية، مقدمة كوحدات من الدول الأعضاء، كي تشكل جزءا من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وبناء على توصية فريق استطلاع موفد إلى طرابلس، اقترح الأمين العام على مجلس الأمن في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إنشاء وحدة للحراسة تتألف من ٢٣٥ من الأفراد العسكريين المكلفين بحراسة وحماية مجمع البعثة وموظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها فيه (S/2013/704). وأحاط رئيس مجلس الأمن علما برسالة الأمين العام في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ (S/2013/705).

١٠ - ولا تزال الحاجة إلى توفير الأمن للموظفين وأماكن العمل في طرابلس تمثل أولوية ملحة. إلا أنه ثبت تعذر نشر وحدة للحراسة تابعة للأمم المتحدة في ظل الظروف السياسية والأمنية الراهنة في البلد بالرغم مما تمثله هذه الوحدة من آلية مناسبة للقيام بالمهام المطلوبة.

١١ - أما الخيار الثاني، فتمثل في التعاقد مع شركة للأمن الخاص المسلح من أجل أداء مهام وحدة الحراسة على النحو الموضح أعلاه. وبالأخذ في الاعتبار قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٥٤ الذي أوصت فيه الجمعية العامة بألاّ تستعين الأمم المتحدةَ بخدمات شركة للأمن الخاص المسلح إلاّ كملاذ أخير وعندما تكون البدائل الأخرى غير كافية، بما في ذلك الحماية التي يوفرها البلد المضيف أو أشكال الدعم الأخرى المقدمة من الدول الأعضاء أو الموارد الداخلية في منظومة الأمم المتحدة، فقد استُبعد هذا الخيار.

١٢ - وفي ضوء هذه التطورات، ووفقا لما ورد في رسالة الأمين العام وتزايد المخاوف على سلامة ملاك الموظفين المدنيين، يُقترح تقوية قسم الأمن ببعثة الأمم المتحدة وإعادة هيكلته لزيادة قدرته على توفير الأمن للبعثة وموظفيها. وسيوفر قسم الأمن المعزز الأمن الثابت لمجمّع مقر البعثة، وسيحتفظ بقدرة على نشر قوات للرد السريع من أجل انتشال موظفي الأمم المتحدة المعرّضين لتهديد وشيك من المواقع المحيطة بهم. وترد أدناه تفاصيل بشأن الموارد

الإضافية اللازمة لعام ٢٠١٤ من أجل تعزيز قسم الأمن، فضلا عما يرتبط بذلك من تعزيز لشعبة دعم البعثة.

الاحتياجات الأمنية

١٣ - عقب تدهور الوضع الأمني في ليبيا ومن أجل تعزيز أمن موظفي البعثة المدنيين المقيمين والعاملين في مجمّع مقر البعثة، يقترح تعزيز قسم الأمن بما عدده ٨٠ وظيفة إضافية (١ ف-٤، و ٤ ف-٣، و ٧٥ من فئة الخدمة الميدانية) وبموارد لوجستية، على النحو التالي:

- وظيفة واحدة لكبير موظفي شؤون الأمن (ف-٤)، وأربع وظائف لموظفي شؤون أمن (ف-٣) (تموز/يوليه - كانون الأول/ديسمبر)؛
- تعزيز الوحدات الموجودة ضمن قسم الأمن بما يتيح تعزيز الاستجابة الأمنية لمركزي العمل في سبها وبنغازي، باستحداث ٢٠ وظيفة لموظف لشؤون الأمن (الخدمة الميدانية) (شباط/فبراير - كانون الأول/ديسمبر)؛
- إنشاء وحدة لأمن المجمّع مكوّنة من ٤٥ موظفا لشؤون الأمن (الخدمة الميدانية) (تموز/يوليه - كانون الأول/ديسمبر)، بمن فيهم ٤ سائسين لقسمٍ للكلاب مؤلفٍ من مفرزتين لكلاب شم المتفجرات ومفرزتين لكلاب الحراسة؛
- إنشاء فريق للاستجابة السريعة مكوّن من ١٠ موظفين لشؤون الأمن ذوي مؤهلات عالية (الخدمة الميدانية) (تموز/يوليه - كانون الأول/ديسمبر)؛
- أصناف مختلفة من المعدات ، بما في ذلك حاويات مستودعات الأسلحة، ومعدات خاصة باستخدام الكلاب، وأسلحة وذخائر، ونظم مراقبة أجهزة تليفزيون الدائرة المغلقة، ومعدات كشف ومراقبة.

الاحتياجات من موظفي دعم البعثة والاحتياجات التشغيلية

١٤ - مع التعزيز المقترح لقسم الأمن في البعثة بـ ٨٠ موظفا إضافيا لشؤون الأمن، فإن ملاك الموظفين الدوليين بالبعثة سيزداد بحوالي ٤٦ في المائة، وسيزداد إجمالي ملاك موظفيها بحوالي ٢٨ في المائة. ومن أجل دعم هذا التغير الكبير في حجم البعثة وعملياتها، يُقترح أيضا تعزيز شعبة دعم البعثة في البعثة لتلبية الاحتياجات الجديدة.

١٥ - ويُقترح إنشاء ١٥ وظيفة إضافية لشعبة دعم البعثة في أربعة أقسام (قسم شؤون الموظفين، وقسم الشؤون المالية، وقسم التخزين والتوزيع المركزي، وقسم مراقبة النقل والحركة). وستكون تسعة من الوظائف الـ ١٥ الإضافية المقترحة وظائف من الرتبة المحلية مقترح إنشاؤها لصالح قسم مراقبة النقل والحركة لتأدية مهام سائقين وميكانيكيين.

١٦ - وتتألف العناصر الرئيسية لمقترح الموارد الإضافية لدعم البعثة مما يلي:

- تم نشر حوالي ٢٠ موظفا لشؤون الأمن في البعثة بدءا من شباط/فبراير ٢٠١٤، ويُتوقع نشر موظفي شؤون الأمن الـ ٦٠ الباقين في البعثة بدءا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤؛

- ستقتني البعثة ١٧ مرفقا إضافيا من مرافق الإقامة في مجمع مقر البعثة؛

- إضافة إلى مرافق الإقامة الإضافية، ستقوم البعثة بتشييد مرافق جاهزة الصنع للإقامة والحيِّز المكتبي امتثالا للمعدلات والنسب الموحدة المعمول بها في الأمم المتحدة. وتشمل الموارد المقترحة ما يرتبط بها من معدات، ومرافق، وخدمات صيانة، ومنافع عامة، وخدمات تشييد؛

- يشمل مقترح الموارد الإضافية توفير اعتماد لاستئجار أرض لمواقع أماكن الإقامة والمكاتب؛

- يُقترح تحديث شبكة البعثة للاتصالات اللاسلكية التقليدية ذات التردد العالي جدا واستبدالها بشبكة قائمة على نظام الربط بين الشبكات (نظام التتبع الأرضي اللاسلكي TETRA)، الذي يتضمن أيضا ميزة التتبع المزودة بالنظام العالمي لتحديد المواقع. ويجري استبدال أنظمة التردد العالي جدا في منظومة الأمم المتحدة بأكملها على النحو الذي أوصت به شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة لإدارة الدعم الميداني من أجل ضمان سلامة الاتصالات؛

- تشمل الموارد الإضافية المقترحة أيضا مختلف المعدات واللوازم، بما في ذلك: معدات مكافحة الحرائق بما فيها أجهزة الكشف والإنذار؛ ولوازم الدفاع الميداني؛ و ١٥ مركبة مدرعة، وسيارة إسعاف واحدة، ورافعة شوكية واحدة؛ ومعدات ورش المركبات؛ وهواتف ساتلية ونقالة ومحمولة؛ وأجهزة حاسوبية.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ١

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	الاعتماد الأولي لعام ٢٠١٤	الاحتياجات الإضافية	الاحتياجات غير المتكررة	مجموع الاحتياجات لعام ٢٠١٤
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)=(١)+(٢)
تكاليف الموظفين المدنيين	٢٨ ٥٢٨,٩	٨ ٦٧٣,٢	–	٣٧ ٢٠٢,١
التكاليف التشغيلية	١٨ ١٥٢,٦	١٤ ١٢٠,٠	١٠ ٠١٤,٣	٣٢ ٢٧٢,٦
مجموع الاحتياجات	**٤٦ ٦٨١,٥**	**٢٢ ٧٩٣,٢**	**١٠ ٠١٤,٣**	**٦٩ ٤٧٤,٧**

١٧ - تبلغ الاحتياجات الإضافية المقدرة لعام ٢٠١٤ ما صافيه ٢٠٠ ٧٩٣ ٢٢ دولار (إجماليه ٤٠٠ ٢٠٤ ٢٣ دولار). وتغطي هذه الموارد تكاليف ٨٤ وظيفة لموظفين دوليين (١ ف-٤، و ٤ ف-٣، و ٧٩ من فئة الخدمة الميدانية) (٩٠٠ ٠٠٤ ٨ دولار)، و ٩ وظائف لموظفين وطنيين (من الرتبة المحلية) (٨٠٠ ٥٩٦ دولار)، ووظيفتين لمتطوعي الأمم المتحدة (٥٠٠ ٧١ دولار)، والسفر في مهام رسمية (٤٠٠ ١٣٠ دولار)، والمرافق والبنية التحتية (٩٠٠ ٢٦٠ ٧ دولار)، والنقل البري (٢٠٠ ٦٩٢ ٢ دولار)، والاتصالات (٣٠٠ ٨٠٩ ١ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٠٠٠ ٨٣٠ دولار)، والخدمات الطبية (٩٠٠ ١٥١ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٣٠٠ ٢٤٥ ١ دولار).

الجدول ٢

الوظائف

	الفئة الفنية وما فوقها									فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمة الميدانية	الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٤	١	١	٣	٨	١١	٣٩	٤٠	١	**١٠٤**	٦٩	١	**١٧٤**	٣٣	٧٩	٤	**٢٩٠**
مستوى الملاك الوظيفي المنقح المقترح	١	١	٣	٨	١١	٤٠	٤٤	١	**١٠٩**	١٤٨	١	**٢٥٨**	٣٣	٨٨	٦	**٣٨٥**
التغير	–	–	–	–	–	**١**	٤	–	**٥**	٧٩	–	**٨٤**	–	٩	**٢**	**٩٥**

١٨ - يُقترح توفير ما مجموعه ٩٥ وظيفة جديدة للبعثة، تشمل ٨٠ وظيفة للأمن، و ١٥ وظيفة لمهام الدعم الإداري واللوجستي للبعثة. وتُوزَّع الوظائف الإضافية المقترحة على مختلف المكاتب على النحو التالي: ٨٠ وظيفة لقسم الأمن (١ ف-٤، و ٤ ف-٣، و ٧٥ من فئة الخدمة الميدانية)، ووظيفتان لقسم شؤون الموظفين (١ من فئة الخدمة الميدانية، و ١ لمتطوعي الأمم المتحدة)، ووظيفتان لقسم الشؤون المالية (١ من فئة الخدمة الميدانية، و ١ لمتطوعي الأمم المتحدة)، ووظيفة واحدة لقسم التخزين والتوزيع المركزي (١ من فئة الخدمة الميدانية)، و ١٠ وظائف لقسم مراقبة النقل والحركة (١ من فئة الخدمة الميدانية، و ٩ من الرتبة المحلية). وستكون الوظائف الـ ٩٥ جميعها موجودة في طرابلس.

ثانيا - الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما

١٩ - يُطلب إلى الجمعية العامة ما يلي:

(أ) الموافقة على رصد موارد إضافية لعام ٢٠١٤ بمبلغ صاف إجماليه ٢٠٠ ٧٩٣ ٢٢ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على النحو المبيَّن في هذا التقرير؛

(ب) الموافقة على خصم مبلغ صاف إجماليه ٢٠٠ ٧٩٣ ٢٢ دولار من الاعتماد المرصود للبعثات السياسية الخاصة في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.